تصدر عن
Council of Research Centers and Institutes CRCI
مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية

النافذة

العدد ٢٣ مارس عام ٢٠٢٢

قرارات جمهورية جديدة بإصدار اللوائح التنفيذية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- نصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية الاتي:

مادة ٢: تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون واللائحة التنفيذية لها.

وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلي:

أ- الهيكل التنظيمي العام وتحديد المجالس والقيادات المسئولة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تختص به المؤسسة.

ب- القواعد التي تسري على المؤسسة من بين الأحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص والمخولة للمجالس والقيادات المسئولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقاً للهيكل التنظيمي لها.

ت- التسميات الخاصة بالوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

٥١٤ الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣

فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، على المؤسسات العلمية المحددة بجدول المرفق وذلك فى حدود وطبقا للقواعد الواردة فى المواد التالية .

"ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد العرض على مجلس الوزراء إضافة جهات أخرى إلى هذه المؤسسات العلمية بشرط أن تكون الجهات المضافة من الناحية فى المجال الذى تختص به الجامعات أو مجال البحث العلمى ، وأن تكون أعلمة العاملين فى هذه الجهات مطابقة مع القواعد الأساسية المقررة لوظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة لها المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه " .

مادة ٢ — تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص وعلى ما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لأحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها .

وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلى :

(أ) الهيكل التنظيمى العام وتحديد المجالس والقيادات المسئولة بما يناسب مع طبيعة النشاط الذى تختص به المؤسسة .

(ب) القواعد التى تسرى على المؤسسة من بين الأحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص والمخولة المجالس والقيادات المسئولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمى لها .

(ج) النسبات الخاصة بالوظائف العلمية فى المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

وتسرى فيما لم يرد فيه نص فى هذه القرارات التنفيذية على شاغلى الوظائف العلمية المقررة فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وتسرى على غيرهم من العاملين الأحكام المقررة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٣ — مع مراعاة جدول التعادل المرفق بهذا القانون يطبق جدول الرتبات والبدلات والأحكام الملحقة بالمرفق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه على العاملين بالجهات المنصوص عليها فى المادة (١) الذين يعينون بالخدمة فى أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ والعاملين بجدول الرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا .

مادة ٤ — إلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — يلغى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ومع ذلك يستمر العمل بالأنظمة والقواعد المطبقة حاليا على هذه المؤسسات إلى أن تحدد بصفة نهائية الأوضاع الخاصة بها وبالعاملين فيها .

مادة ٦ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

- يذكر أن اللوائح التنفيذية للمؤسسات العلمية صدرت منذ فترات طويله يصل بعضها إلى ما يزيد على الثلاثين عاماً وظل العمل بها جارياً حتى الأن.

- وهو الأمر الذي لا يستقيم مع اتجاه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو تحقيق أهداف إستراتيجية الوزارة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار تنفيذاً لرؤيه مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

-

حيث ورد بالإستراتيجية الخاصة بالوزارة في تحديثها الأخير في فبراير ٢٠١٩ ما جاء بالمسار الأول لها على النحو التالي:

يستهدف المسار الأول "تهيئة بيئة محفزة وداعمه للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شامله وإنتاج معرفه جديدة تحقق ريادة دولية".

ويتضمن ذلك سبل مواجهة المشاكل المزمنة بمنظومة البحث العلمي المصرية وخاصة تلك المتعلقة بإعادة هيكلتها، وتحديد المهام والمسئوليات وتنقية اللوائح الحالية من الجمود والمعوقات واستصدار تشريعات جديدة محفزة للبحث العلمي وداعمة للابتكار والتنمية التكنولوجية، والتأكيد على حق المؤسسات البحثية في إنشاء شركات تكنولوجية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن تحقيق الغاية الإستراتيجية في هذا المسار يتطلب تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر فيها ما يلي:

- تحديث منظومة القوانين والتشريعات واللوائح الحاكمة لإدارة عملية البحث العلمي وسياستها، ودعم قضايا الملكية الفكرية والضوابط المهنية.
- صياغة هيكل تنظيمي فعال لمنظومة البحث العلمي يحدد المسئوليات والمهام والعلاقات البينية بين جميع الأطراف المعنية بالبحث العلمي.
- دعم وتنمية الموارد البشرية وتطوير البينية التحتية للارتقاء بالبحث العلمي.
- الارتقاء بجودة البحث العلمي (البحوث الأساسية والبينية، والمستقبلية والاجتماعية) لتحقيق مستوى عال من التميز، يسهم في تحقيق ريادة إقليمية ودولية.
- دعم الاستثمار في البحث العلمي وربطة بالصناعة وخطط التنمية واحتياجات المجتمع، وتعزيز الشراكة مع القطاعات المختلفة.

لذا ومن أجل العمل على تحقيق الأهداف السابقة، كانت الحاجة إلي ضرورة تعديل اللوائح التنفيذية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتواكب التغيرات في القوانين والتشريعات المحفزة للعلوم والابتكار، فضلاً عن تعديل المهام الموكلة للمراكز البحثية وأهدافها للتمكن من الاستفادة من التغيرات الجديدة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

وبحصر أعداد المنتسبين لمجتمع البحث العلمي من العاملين بالمراكز والمعاهد والهيئات البحثية في مصر (أحد عشر مركزاً) كان كالأتي:

- ٢٠٠٢ أستاذ متفرغ
- ١٠٥٤ أستاذ باحث
- ٩٧٦ أستاذ مساعد
- ١٨١٠ باحث
- ١٤٣٢ باحث مساعد
- ٢٨٩ مساعد باحث

بإجمالي عدد ٧٥٦٣ من أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم فيما بلغ عدد العاملين بالكادر الإداري ٦٥٠٤ بتلك المؤسسات يمثلون جميعاً القوي البشرية من الكادرين البحثي والإداري بالمراكز البحثية التابعة للوزارة وهم من يعول عليهم قيام البحث العلمي في مصر بالدور المنوط به أداؤه للمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنظر في قرارات الإنشاء و اللوائح التنفيذية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية، كان من بعضها- كما أسلفنا- قد تجاوزت فترة العمل بلائحتها التنفيذية ما يزيد على ثلاثون عاماً دون مراعاة التغيرات المتسارعة في العالم من حولنا مما قد يسبب حالة من الجمود التي من شأنها أن تحول دون الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنهوض بقطاع البحث العلمي في مصر.

لذا، وبعد دراسة اللوائح التنفيذية السارية تم البدء في تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي أتبعت للعمل على تغير اللوائح مثل:

- وضع مقترح لمواد اللوائح التنفيذية المراد تعديلها في إجتماعات مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية.
- مشاركة المراكز البحثية في وضع بنود اللائحة الجديدة المقترحة لها وفق أهداف كل مركز بحثي على حدى في إطار الرؤية العامة وبما يتوافق مع إستراتيجية الوزارة ويحقق أهداف التنمية للدولة.
- عرض مقترحات التغيير على مجالس الشعب والأقسام داخل كل مركز بحثي ونادي أعضاء هيئة البحوث ومجلس إدارة المركز البحثي.
- بالحصول على موافقة مجالس الإدارات وفق المناقشات التي دارت جلساتها حول التعديلات المقترحة، تم رفع المقترح النهائي للوائح التنفيذية إلي مجلس الوزراء لإحالتها إلي قسم التشريع مستوفياً الآراء لإتمام عملية المناقشات القانونية الواجبة مع هيئة مستشاري مجلس الوزراء.
- بعد موافقة قسم التشريع وهيئة مستشاري مجلس الوزراء، تم رفع الصورة النهائية إلي رئاسة الجمهورية.
- في نهاية الأمر، تم استيفاء توصيات مستشاري رئيس الجمهورية بشأن تعديلات اللوائح ومراجعتها وصياغتها في صورتها النهائية تمهيداً لصدور قرارات السيد رئيس الجمهورية بإصدار اللوائح والعمل بها فور نشرها بالجريدة الرسمية

بناءً على ما سبق من إجراءات ومناقشات وتعديلات بعد المراجعات الدقيقة، صدرت القرارات الجمهورية التالية في شأن اللوائح التنفيذية للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد بحوث الإلكترونيات

الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (أ) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣

رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٢١

بشأن اللائحة التنفيذية لمعهد بحوث الإلكترونيات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

ولائحته التنفيذية ؛

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد تيودرور بلهارس

الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (أ) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣٣

رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث

الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (ب) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١١ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية

الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (ب) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١١ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية

لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على الأساتذة أعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية للمعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية

الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (ج) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٢ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية للمعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ على

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٣ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد بحوث البترول

٣٤ الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (ج) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٣ لسنة ٢٠٢١

بشأن اللائحة التنفيذية لمعهد بحوث البترول

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية معهد بحوث أمراض العيون

قـــرارات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية لمعهد بحوث أمراض العيون

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية للمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٦ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لمراكز بحوث وتطوير الفلزات

الجريدة الرسمية – العدد ٣٧ مكرر (هـ) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٦ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية لمراكز بحوث وتطوير الفلزات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية المعهد القومي للمعايرة

الجريدة الرسمية – العدد ٣٧ مكرر (هـ) فى ٢٢ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٣١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٧ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية للمعهد القومى للمعايرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق أحكام المادة ١٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ، المعدلة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤

وكان من أهم التعديلات الواردة في اللوائح التنفيذية وفقاً لقرارات إصدارها ما يلي:

١- تعديل في المهام الموكلة للمراكز البحثية وأهدافها لتتماشى مع القوانين المحفزة للعلوم والابتكار، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة للمراكز البحثية ودورها الأساسي لإيجاد حلول لمشكلات المجتمع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق البحث العلمي.

٢- تحديد الهيكل التنظيمي للمراكز البحثي كالأتي:

- مجلس إدارة المركز البحثي
- رئيس المركز
- نواب الرئيس.

أ- نائب للشئون العلمية والبحثية

ب- نائب الشئون الفنية والإدارية

ج - نائب لريادة الأعمال وخدمة المجتمع

- المعاهد أو الشعب أو الأقسام البحثية
- الأمين العام

٣- تعديل في عضوية مجالس إدارات المراكز البحثية لتضم ممثلين للصناعات المختلفة والوزارات المهمة بمجال الأبحاث العلمية الجارية بالمراكز البحثية بهدف ربط المراكز البحثية ومؤسسات الدولة.

٤- تعديل في نظام إختيار القيادات البحثية من رؤساء المراكز والمعاهد والهيئات البحثية وأيضاً رؤساء الشعب وعمداء المعاهد ورؤساء الأقسام بهدف إختيار الأنسب من أفضل القيادات كما يلي:-

- يكون إختيار رئيس المركز البحثي من بين أعضاء هيئة البحوث المستوفين لشروط شغل الوظيفة من كافة المراكز والمعاهد والهيئات البحثية وليس من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- إعطاء ميزة نسبية للمتقدمين للوظيفة من داخل المركز البحثية مقارنة للمقدمين من المراكز البحثية الأخرى، نظراً لتخصصية عمل لعض المراكز البحثية عن بعضها.
- إعطاء أوزان نسبية للمتقدمين من داخل المركز البحثي ذاته كأحد أوجه التفضيل لمن له خبرات إدارية سابقة.
- اشتراط وجود المترشح لرئاسة المركز البحثي ولرئاسة الشعبة أو المعهد المناظر على رأس العمل ولمدة ثلاث سنوات سابقة على الترشح بغرض الإلمام بالمتغيرات والمشكلات بالمركز البحثي فترة مناسبة لضمان حسن سير وانتظام العمل.
- تكون مدة شغل وظائف رئيس المركز البحثي والنواب الثلاثة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- تكون مدة شغل وظيفة عميد معهد أو رئيس شعبة مناظرة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتفعيلاً لقانون حوافز الابتكار تم استحداث تعيين نائب ثالث لرئيس المركز البحثي لريادة الأعمال وخدمة المجتمع من ذوي الخبرة في هذا المجال وليس بالضرورة أن يكون من أعضاء هيئة البحوث، ولا يشترط حال كونه منهم شرط قضاء مدة خمس سنوات على الأقل بدرجة أستاذ مثلما هي الشروط الواجبة في اختيار النائبين (الشئون العلمية والبحثية - الشئون الفنية والإدارية) ولا يجوز له أن يترأس مجلس تأديب أعضاء هيئة البحوث، ولا أن يحل محل رئيس المركز البحثي عند غيابه.

٥- تعديل منظومة التعينات للهيئة المعاونة بوظيفتي (مساعد باحث - باحث مساعد) لتصبح بالتعاقد معهم كطلاب منح بدلاً من التعيين بحيث يتم قبولهم من خلال لجنه تنشأ خصيصاً لهذا الغرض تماشياً مع اهتمام الدولة بأن يحقق طالب المنحة المتعاقد معه الهدف من التحاقه بالعمل في المركز البحثي على النحو الذي يكفل تحقيق الخطة البحثية للمركز بما يخدم أهداف التنمية للدولة.

٦- تعديل اشتراطات ترقيات وتعيين الأستاذ المساعد والأستاذ بحيث وجوب أن يكون على رأس العمل لمدة ثلاث سنوات متصلة أو منفصلة خلال السنوات الخمس في الوظيفة السابقة على تلك التي يتقدم لشغلها، وذلك لضمان أن تكون الأبحاث والنشاط العلمي له متوافقاً مع خطة المركز

البحثي المنبثق من رؤية مصر ٢٠٣٠ ومحاور المسار الثاني للإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وللتغلب من جهة آخرى على إشكالية الترقيات أثناء الإعارات أو الاجازات الوجوبية دون فائدة مباشرة تعود على المركز البحثي، ودعماً وتحفيزاً لشباب الباحثين والمبتكرين، تم تعديل نظام الترقيات العلمية عن طريق ربط المنتج أو المخرج البحثي بأهداف التنمية المستدامة بإثابة المتميزين منهم بتقليل الفترة الزمنية كمدة بينية لازمة للحصول على الترقية بدرجتي الأستاذ المساعد والأستاذ بعد ثلاث سنوات كمدة بينيه يتضمنها في الوظيفة الادني مباشرة بدلاً من اشتراط قضاء خمس سنوات كما ينص قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وذلك بضوابط واشتراطات ومعايير تحقق حوافز للمتفوقين من أعضاء الهيئة البحثية وفقاً لقرار يصدر من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية في هذا الشأن.

٧- تعديل نظام تشكيل اللجان العلمية لتصبح مركزية وغير تابعة للمركز البحثي لضمان الشفافية والحيادية عند النظر في ترقيات أعضاء الهيئة البحثية وذلك بإصدار قواعد تشكيل اللجان العلمية وضوابط الترقيات لدرجة أستاذ باحث مساعد و أستاذ باحث بقرار يصدره وزير التعليم العالي والبحث العلمي مع الإشراف الكامل لمجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية على سير العمل باللجان العلمية الدائمة.

٨- على غرار تشكيل مجالس الكليات المماثلة بالجامعات المصرية، تم تعديل تشكيل مجالس الشعب والمعاهد والأقسام المناظرة نتيجة الزيادة في أعضاء الهيئة البحثية حتي تتمكن من إتخاذ القرارات الداخلية وإدارة النقاشات الخاصة بأعضاء هيئة البحوث بعدد يتناسب مع عمل المجلس على أن تضم هذه المجالس في عضويتها ثلاثه من الخبراء ممن لهم دراية خاصة وخبرة في مجال التخصص.

٩- وضع قواعد محددة لمحو الجزاءات لأعضاء هيئة البحوث بموافقة مجالس إدارة المراكز البحثية، وذلك لعدم وجود طريقة لمحو الجزاء مشمولة في اللوائح التنفيذية القديمة السابقة للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية.

من العرض السابق ، ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المراكز و المعاهد و الهيئات البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي كانت في أشد الحاجة إلى التعديل الناجز في لوائحها التنفيذية لا سيما بعد أن باتت الحاجة ملحة و ضرورية إلى تعظيم دور البحث العلمي في مصر للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و بسط المزيد من الأطر القانونية التي تمكن منتسبي منظومة البحث العلمي من القيام بدورهم المنوط بهم أداؤه بفاعلية و تأثير إيجابي على الوطن إقتصادياً و مجتمعياً.

الإعلان عن أول مبادرة لتصنيف المراكز البحثية وتعظيم دورها في مواجهة التحديات المجتمعية والاقتصادية محلياً ودولياً

على هامش مشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوفود رفيعة المستوى في معرض اكسبو دبي ٢٠٢٠ الدولي في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١ ، و في خلال الجلسة الحوارية التي أُقيمت بعنوان : " تصنيف الجامعات والمراكز البحثية وفرص التوظيف " بالمنتدى العالمي للبحث العلمي و التعليم العالي في نسخته الثانية الذي عقد خلال الفترة من ٨ الي ١٠ ديسمبر ٢٠٢١ بفندق الماسة بالعاصمة الإدارية الجديدة .

أعلن الأستاذ الدكتور / ياسر رفعت عبد الفتاح نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي لشئون البحث العلمي عن إطلاق الوزارة لمبادرة لأول مرة لتصنيف المراكز البحثية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعظيم دورها في مواجهة التحديات المجتمعية والإقتصادية محلياً ودولياً وذلك بالتعاون مع بنك المعرفة المصري EKB وهيئة EL Sevier الدولية .

ونظراً لتطور مخرجات البحث العلمي خلال العشر سنوات الأخيرة وتحقيق تقدم ملموس في ترتيب تصنيفات الجامعات والمراكز البحثية المصرية والحصول على فرص أكبر في التعاون الدولي والتمويل تحقيقاً لأهداف الإستراتيجية القومية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العلوم التكنولوجيا والإبتكار بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ونظراً لأن مؤسسة Scimago هي منظمة مرموقة في مجال تحليل البحوث وتصنيفاتها الذي يستند إلى الاهتمام بتصنيف الجامعات والمراكز البحثية وفقاً لمؤشر يجمع بين ثلاثة مؤشرات مختلفة:

- أداء البحث بنسبة ٥٠%.
- مخرجات الابتكار بنسبة ٣٠%.
- التأثر المجتمعي بنسبة ٢٠%.

وتقديراً للدور الحيوي الذي تلعبة المراكز البحثية في دفع عجلة البحث العلمي في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جاءت هذه المبادرة بالتعاون مع Scimago لتصوير تصنيف مراكز الأبحاث لأول مرة حيث أن الهدف من مبادرة التصنيف ليس فقط لقياس نتائج البحث، ولكن أيضاً لقياس النظام الواسع للإبتكار والآثار المرتبطة بالأنشطة البحثية والمنفعة المجتمعية له.

حيث أن هذا التصنيف يعد نموذجاً لخلق بيئة تنافسية صحية بين مراكز الأبحاث على إختلاف وتشابه تخصصاتها لتعزيز نتائج ومخرجات البحث العلمي ومدى انعكاسها الإيجابي لصالح المجتمع.

ويأتي الدعم الإستراتيجي للمبادرة من قبل بنك المعرفة المصري EKB بضمان توفير مدخلات وإرشادات متوازنه من المعنيين تساهم في تطوير بيئة البحث العلمي.

فضلاً عن الدعم أيضاً من هيئة EL Sevier الهولندية التي تعد إحدى الهيئات الرائدة عالمياً في المعلومات والتحليل، ولها سجل حافل التعاون مع الكثير من المنظمات والمؤسسات العلمية المرموقة في العديد من مبادرات قياس الأداء البحثي، بما في ذلك التطوير المشترك للمؤشرات التي تكون مصممة للجامعات والمراكز والهيئات البحثية.

حيث أستعرض الأستاذ الدكتور / ياسر رفعت النقلة النوعية التي شهدتها مُخرجات البحث العلمي فى مصر خلال السبع سنوات الأخيرة، وكذا الجهود التى بذلتها الجامعات المصرية لتحقيق تقدم في تصنيفات الجامعات عالميًا، مؤكدًا حرص المراكز البحثية المصرية والعربية لتحقيق مراكز مُتقدمة فى التصنيفات العالمية، بما يُسهم في تعزيز التعاون الدولي وتوفير التمويل اللازم، لافتًا إلى دور الوزارة

في وضع استراتيجية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضح نائب الوزير لشئون البحث العلمي، آليات التعاون مع مؤسسة "SciMago" لتطوير وتصنيف مراكز الأبحاث لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)؛ تقديرًا للدور الحيوي الذي تلعبه تلك المراكز في دفع عجلة البحث العلمي في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبما يتناسب مع طبيعة المراكز البحثية وأهدافها، مضيفًا أن الهدف من تصنيف مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس فقط ترتيب المراكز البحثية، بل يمتد إلى تقييم الأداء البحثي واستكمال دورة الابتكار وريادة الأعمال، مما ينعكس على المنفعة المجتمعية، موضحًا أن هذا التصنيف يعُد نموذجًا لخلق بيئة تنافسية صحية؛ لتعزيز نتائج الأبحاث وانعكاسها الإيجابي لصالح المُجتمعات.

في ٢٢ مارس الماضي تم الإعلان عن تصنيف المراكز البحثية بالشرق الأوسط و شمال أفريقيا و الذي تم من خلاله في بث مباشر إطلاق فعاليات تصنيف سيماجو الجديد بمشاركة الأستاذ الدكتور / خالد عبد الغفار – وزير التعليم العالي و البحث العلمي بجمهورية مصر العربية و وزيرا التعليم العالي والبحث العلمي باليمن وموريتانيا، بالإضافة إلى مشاركة ٢٣٨ باحثًا من مختلف المراكز البحثية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من دول (مصر، الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تونس، السودان، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، ماليزيا، العراق، الكويت، الهند، نيجيريا، ليبيا، المغرب، إسبانيا)، وغيرها من مختلف الدول.

وقد جاء ذلك بحضور د.يونجسوك تشي - رئيس مجلس إدارة السفير، والسيد/ فيليكس دي مويا - مؤسس سيماجو SCimago بالإضافة إلى د. مبارك مجذوب الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية (FASRC)، والسيد/ إيسيدرو أغيلو كبير المستشارين العلميين بتصنيف سيماجو ، والأستاذ الدكتور / ياسر رفعت نائب الوزير لشئون البحث العلمي ، والأستاذ الدكتور / وليد الزواوى - أمين مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية و ذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس .

وفي بداية كلمته، هنأ الوزير المراكز البحثية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على إدراجها لأول مرة في هذا التصنيف العالمي. وقال إن هذا التصنيف يأتي بالتعاون بين الوزارة ومؤشر سيماجو للتصنيفات الأكاديمية ومؤسسة السيفير العالمية؛ بهدف خلق بيئة تنافسية لتعزيز نتائج الأبحاث الصادرة عن المراكز البحثية. وأكد علي أهمية هذا التصنيف كأداة جديدة في تفعيل المزيد من التعاون بين المراكز البحثية المصرية ونظرائها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و قد اقتنصت (أربعة) مراكز بحثية مصرية، مراكز متقدمة بالعشرة الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ضمن مؤشر سيماجو الإسبانى والذي تم إطلاقه لأول مرة حيث تصدر **المركز القومي للبحوث** فيه قائمة المراكز البحثية بحصوله على **المركز الأول**، يليه مؤسسة قطر، يليها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالمملكة العربية السعودية.

كما جاءت ثلاثة مراكز بحثية مصرية أخرى ضمن المراكز العشرة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا التصنيف، وهى:

- مركز البحوث الزراعية في المرتبة الرابعة.
- هيئة الطاقة الذرية فى المرتبة الخامسة.
- معهد بحوث البترول في المرتبة السابعة.

جدير بالذكر أن تصنيف (Scimago) يهتم بترتيب الجامعات والمؤسسات الحكومية العاملة فى البحث العلمى

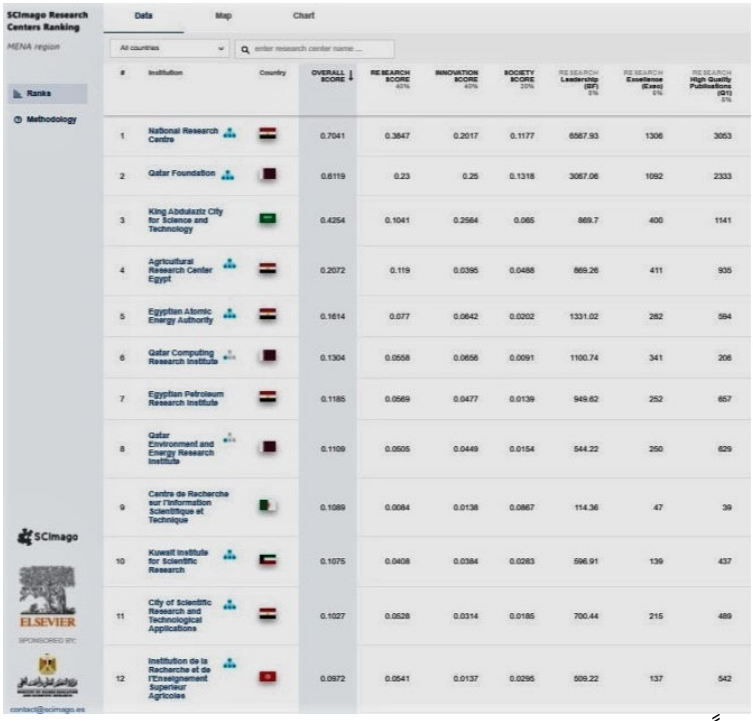

وفقًا لمؤشر مركب، يجمع بين ثلاثة مؤشرات مختلفة، تستند إلى أداء البحث (٥٠%)، ومخرجات الابتكار (٣٠%)، والتأثير المجتمعي (٢٠%)، ويتضمن كل مؤشر رئيسي عددًا من المؤشرات الفرعية، بشرط أن تنشر المؤسسة ما لا يقل عن ١٠٠ بحث فى قاعدة بيانات SCOPUS فى عام التقييم، أما التصنيف الجديد والخاص بالمراكز والمعاهد البحثية غير التعليمية فيولى اهتمامًا أكبر لمخرجات الابتكار بزيادة الوزن النسبي لمؤشراته؛ لتصل إلى ٤٠% بدلاً من ٣٠% في التصنيف العام، وذلك انطلاقا من الدور المنوط بالمراكز البحثية في تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة للمشكلات التى تجابه المجتمع، من خلال مخرجات الباحثين الذين يخصصون ١٠٠% من وقتهم للبحث العلمي.

أنعقاد المنتدى الدولي الثاني للتعليم العالي والبحث العلمي تحت رعاية وتشريف حضور السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس الجمهورية

تحت رعاية و بتشريف حضور السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي – رئيس جمهورية مصر العربية ، نظمت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المنتدى العالمي للتعليم العالي و البحث العلمي في دورته الثانية بعنوان " رؤية المستقبل " و كذا المؤتمر العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية و العلوم و الثقافة (الإيسيسكو) في دورته الواحد و الاربعون خلال الفترة من ٨ – ١٠ ديسمبر ٢٠٢١ بالعاصمة الإدارية الجديدة .

المنتدى العالمي للتعليم العالي والبحث العلمي
النسخة الثانية
من ٨ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠٢١ - القاهرة، مصر

منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
ISLAMIC WORLD EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION
ORGANISATION DU MONDE ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE

حيث ناقش المنتدى دور مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي في إعداد و تأهيل الطلاب و شباب الباحثين لوظائف المستقبل و إحتياجات أسواق العمل المحلية و الدولية ، و ذلك في ظل متغيرات متسارعة في مهارات التوظيف و الطلب على سوق العمل من خلال **مجموعة محاور كالآتي:**

- مستقبل العمل
- إعداد و تأهيل الطلاب و شباب الباحثين لوظائف المستقبل
- إحتياجات أسواق العمل المحلية و الدولية في ظل تداعيات فيروس كورونا و التغيرات السريعة في مهارات التوظيف و الطلب على سوق العمل التي فرضتها الثورة الصناعية الرابعة و الخامسة
- جاهزية مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي للثورة الصناعية الخامسة
- التحول الرقمي و ما بعده، الشمولية و الإتاحة و الاستدامة
- الابتكار وريادة الأعمال و الآقتصاد الموازي
- تصنيف الجامعات و المراكز البحثية
- نقل و توطين التكنولوجيا، الدروس المستفادة من الجائحة
- الشباب و دوره كمحدد رئيسي لرؤية المؤسسات التعليمية

جدير بالذكر أنه نتج عن جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تحديات غير مسبوقة للإنسان في جميع القطاعات و خاصة في التعليم ، بالإضافة إلى عواقب وخيمة أثرت على الصحة العالمية و الصدمات الإجتماعية و الإقتصادية بشكل غير متناسب .

ففي شأن التعليم ، كان على الجامعات و المؤسسات التعليمية تحويل بنيتها التحتية و نظامها التعليمي للتكيف مع فكرة التعليم عن بُعد في غضون فترة قصيرة جداً .

و في شأن البحث العلمي ، فقد وجب على مجتمع البحث العلمي الاستجابة لمثل تلك الجائحة بالسرعة و التركيز على الابتكار لمجابهة الوباء و الآقتصاد أستعادة و إنقاذ البشرية ، لاسيما بوجود تلك العلاقة الوثيقة بين التعليم و البحث العلمي من ناحية و بين أهداف التنمية الاقتصادية و مؤشرات تحقيق حياة أفضل للبشرية من ناحية أخرى .

إذ أن الضغط على الصحة و الآقتصاد قد أثر في طرق و أساليب التفكير في الفرص و التحديات المستقبلية ، و من ثم فإن الاستثمار في العلوم و التكنولوجيا و الابتكار أصبح ضرورياً للتكيف مع الثورة الصناعية الرابعة و الخامسة مما سيساعد في توفير فرص للوظائف الجديدة طبقاً لاحتياجات ومتطلبات أسواق العمل .

و نؤكد هنا على أن ضمان الجودة و توحيد المعايير سيلعبان دوراً رئيساً في التعاون الإقليمي و الدولي في مجالات التعليم و العلوم و التكنولوجيا و الإبتكار إسترشاداً بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) و التي إعتمدتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ .

و عليه ، وفي ضوء النجاح و التأثير الذي حققه المنتدى العالمي للتعليم العالي و البحث العلمي في دورته الأولى ٢٠١٩ ، و بناءً على الإستراتيجية الطموحة لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي المصرية و التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ، و بالرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد ، استطاعت الجامعات المصرية أن تتبنى تحولاً رقمياً لنظام التعليم عن بُعد و قامت الوزارة بإنشاء جامعات أهلية جديدة و تحديث للمقررات البيئية للتخصصات المتطورة و الداعمة للتنافسية العالمية مما يتيح فرص أفضل لشباب الخريجين في سوق العمل بالوظائف الجديدة .

فضلاً عن قيام الوزارة بدعم صندوق رعاية المبتكرين و النوابغ المنشأ بموجب القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ٢٠١٩ لدعم المبدعين و المبتكرين مما يساهم في دعم و تنمية

الآقتصاد المحاكي بالإبداعات و الأفكار التكنولوجية المتطورة .

كما قامت الوزارة بإصدار مجموعة من التشريعات المنظمة لقانون حوافز الابتكار المنشأ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ و الذي يساعد على ظهور شركات ناشئة في الجامعات و المعاهد و المراكز و الهيئات البحثية .

ومن ثم التزمت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بتنظيم المنتدى سنويا وفى الدورة الثانية للمنتدى ٢٠٢١ قد حضر فى المنتدى العالمى لهذا العام ٢٠٢١ حوالى ٢٤ الف مشارك من ٧٧ دولة ويمثلون مؤسسات تعليمية وبحثية ومنظمات مجتمع مدنى وهيئات دولية. وتم خلال الفعاليات على مدار ثلاثة ايام عقد ٥٠ جلسة علمية وتشاورية شارك فى تقديمها ١٠٢ متحدث وعلى هامش المنتدى شارك فى المعرض ٦٥ عارض من مصر والعالم ، وقد اجمع الحضور على أن التعليم يجب أن يستمر في تعزيز الابداع والتميز والإنصاف وتمكين جميع الشباب من أن يصبحوا أفرادًا واثقين ومبدعين ومتعلمين ناجحين ومجتمع نشط ومستنير.

وبموجب هذا اعلن المشاركون التوصيات التالية:

- تعزيز قدرات التعليم المبتكرة والإبداعية من خلال توفير بيئة مواتية مع منصة ديناميكية تعزز الإبداع والابتكار والابتكار.
- ضمان بيئة مواتية للتعليم والابتكار والإبداع التنافسي من خلال تقوية المؤسسات؛ وأنظمة الإدارة الجماعية؛ وزيادة تمويل العلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.
- تعزيز تطوير واستخدام نماذج أعمال جديدة لأنظمة التعليم المبتكرة والتنافسية والتي من المحتمل أن تلعب دورًا كمحرك ومساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- زيادة الدعم للبحث والتطوير من خلال تعزيز الروابط بين الأوساط الأكاديمية والصناعية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين تسويق البحث والتطوير وزيادة الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة وفتح المجال لرواد الأعمال.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي الذي يضمن تقديم تعليم عالي الجودة يتسم بمهارات عالية وجذب مجتمع المشتركين من الطلاب الإقليميين.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث لدعم التغلب على التحديات الوطنية والدولية من خلال الإبداع والابتكار وتبادل المعرفة.
- تشجيع مراكز البحث على الترتيب (التصنيف) الأعلى وقياس الاداء الذي يلعب دورًا مهمًا للتسويق والتأثير المجتمعي على اقتصاد المعرفة.
- دعم تعليم علوم و تكنولوجيا الفضاء و التأكيد على أن الفضاء فرصة مفتوحة لكل الأمم الأمر الذى سوف يؤثر على انشطة حياتنا اليومية ومن خلال مساهمة أقتصاد الفضاء فى النمو الاقتصادي العالمى.
- التأكيد على أن التعليم هو السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي العالمى و أنه حق لكل الأعمار، للرجل و المرأه على حد سواء مع التاكيد على الجامعات و المؤسسات الدولية العمل على تحقيق ذلك.
- ادماج التعلم طويل الامد بدءا من مرحلة رياض الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي من خلال المناهج الدراسية التي تُظهر للطلاب قيمته ، وكذلك كيفية متابعة التعلم والاستفادة منه وضمان تنمية قدرات المعلمين للقيام بدورهم المرجو فى العملية التعليمية.
- العمل على تغيير النظرة المجتمعية التعليم الفنى واحتياجاته مع ابراز الدور الفعال للاعلام فى هذا لبناء مجتمع يتقبل التعليم الفنى ودوره الفعال فى كافة القطاعات مثل الصناعة وسلاسل الامداد والزراعة وتكنولوجيا المعلومات.
- دمج الإنسان و الآلة للوصول إلى أفضل و أنسب الحلول لتحقيق مستقبل أكثر أمناً لإنتاج منتجات تكنولوجية من صنع البشر تتبنى سياسات الثورات التكنولوجية و تستفيد من السلوك البشرى.
- اتفق الحضور على ان يكون موعد انعقاد النسخة الثالثة من المنتدى العالمى للتعليم العالى والبحث العلمى GFHS ٢٠٢٢ خلال الفترة ٧-٩ ديسمبر ٢٠٢٢ بإذن الله.

تصدر عن
Council of Research Centers and Institutes CRCI
مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية

النافذة

"سينما ما قبل التاريخ".. أحجار منقوشة تتحرك على ضوء النار

قبل 15 ألف عام، عاشت مجموعات من البشر في أوروبا الغربية في موقع صخري بالقرب من وادي فيزير بفرنسا ومن ذلك المكان انطلقت لتستعمر بضع مواقع أخرى. يُطلق الباحثون على تلك المجموعات اسم "شعب مادلان".

كان ذلك الشعب يصطاد الفرائس ويأكل النباتات المحيطة بذلك الموقع الصخري. وقد اكتشف العلماء مجموعة من آثار تلك المجموعة في شتى بقاع أوروبا الغربية. من ضمن تلك الآثار لوحات حجرية في جزيرة "جيرسي" الواقعة على بُعد 150 كيلومتراً من جنوب إنجلترا ومجموعة أخرى من لوحات شبيهة تم اكتشافها في فرنسا.

تمثل تلك اللوحات -الموجودة الآن في المتحف البريطاني- مشاهد من عمليات صيد الحيوانات وهي رسومات كانت منتشرة في ذلك العصر. لكن تلك اللوحات تختلف بشكل جذري عن مثيلتها؛ حسب دراسة نُشرت الأربعاء في دورية "بلوس" العلمية.

ووجد الباحثون أنماطاً من التلف الحراري تعلو حواف تلك التصميمات الفنية؛ ما يُشير إلى أنها منحوتة قرب الضوء الوامض للنيران.

ويقول الزميل في الأكاديمية البريطانية والباحث بجامعة يورك، أندي نيدهام، المؤلف الأول لتلك الدراسة لـ"الشرق"، إن "أسلافنا صنعوا تلك الأعمال الفنية المعقدة على ضوء النيران".

ويضيف: "الأمر لم يقتصر فقط على الرسم ليلًا، إذ استخدموا ذلك الضوء لعمل تأثيرات على ذلك التصميم ليبدو وكأنه يتحرك.. وهذا نوع من أنواع سينما ما قبل التاريخ".

نظرت الدراسة في 50 حجراً من تلك الأحجار المنقوشة، ونجح الباحثون في تحديد أنماط أضرار الحرارة الوردية حول حواف بعض الحجارة، مما يدل على أنها نُقشت ووُضعت بالقرب من النار.

تظهر النتائج أن الأحجار وُضعت عمداً حول الحرائق في بعض الحالات. يقول نيدهام: "يبدو أن أسلافنا كانوا يستخدمون التأثير المرئي للضوء الناري، لتعزيز الفن، وخلق انطباع بأن الحيوانات كانت تتحرك داخل وخارج الظلام، وتتحرك عبر سطح الحجارة".

وشكلت النيران مركزاً اجتماعياً لمجتمعات العصر الحجري القديم، إذ كان يتجمع الأشخاص لرواية القصص أو التحدث عن يومهم، "وربما كان الفن مركزياً في هذه الأنشطة الاجتماعية وربما أصبح جزءاً من سرد القصص بجانب الدفء على الحجارة"، بحسب نيدهام.

وبحسب الدراسة، كان إنشاء الفن باستخدام الضوء الناري تجربة عميقة للغاية، تساهم في تنشيط أجزاء مختلفة من الدماغ البشري. ويعزز الضوء والظلال الوامضة قدرتنا التطورية على رؤية الأشكال والوجوه في الكائنات الجامدة وهذا قد يساعد في تفسير سبب شيوع رؤية تصميمات اللوح التي استخدمت أو دمجت الميزات الطبيعية في الصخر لرسم الحيوانات أو الأشكال الفنية.

وخلال الفترة المادلانية، كانت الطقس شديدة البرودة وكانت المناظر الطبيعية أكثر انكشافًا. بينما كان الناس يتأقلمون جيدًا مع البرد، ويرتدون ملابس دافئة مصنوعة من جلود الحيوانات والفراء، كانت النار لا تزال مهمة جدًا للتدفئة.

وتعزز النتائج التي توصل إليها الباحثون النظرية القائلة بأن الوهج الدافئ للنار كان يجعلها مركزًا للمجتمع للتجمعات الاجتماعية، ورواية القصص وصنع الفن.

لكن: هل من الممكن أن تكون أنماط التلف الحراري على الأحجار قد حدثت لأنها وُضعت بجوار المصباح الناري ليلاً بعد الانتهاء من رسمها أثناء النهار؟

يجيب نيدهام على تساؤل "الشرق" بقوله: "يبقى من الممكن أن تكون اللوحات قد صنعت في وقت ما وتم تعريضها للنيران في وقت آخر مثل صنعها أثناء النهار ووضعها بجانب النار أثناء الليل، هذا احتمال وارد بالفعل".

ويضيف: "نحن نعلم من فن الكهوف الذي بدأ في الوقت ذاته تقريبًا، أن الناس كانوا يذهبون إلى الكهوف المظلمة ويصنعون قطعًا فنية جميلة فقط بمصادر الضوء الخافتة مثل الشموع أو المشاعل أو النار".

ويتابع نيدهام: "في بعض الحالات، تُستخرج اللوحات الحجرية أيضًا من الكهوف، لذلك كانت نفس الظروف موجودة بالنسبة لهؤلاء. ولأن صنع اللوحات في ظروف مظلمة ليلاً خارج كهف في مساحة اجتماعية أكثر سيكون متسقًا مع هذه الأنواع الأخرى من الإنتاج الفني. ولأن ساعات النهار هي الوقت الأساسي الذي قد تحتاج فيه إلى البحث عن الطعام أو جمع الموارد، وبالتالي نتوقع أن العمل في الأنشطة الأخرى -كالرسم- سيتم إنجازه ليلًا أثناء التواصل الاجتماعي حول النار".

كان من شأن ضوء النار الديناميكي المتغير أن يعزز تجربة هذا الفن المعتمد على الظلال المتحركة والضوء الوامض اللذان يسببان الغموض في المحفزات البصرية، والتي يمكن أن تجعل الأشياء - أو في هذه الحالة الحيوانات المحفورة - تبدو وكأنها متحركة، مما يضيف حقًا إحساسًا بالسرد لهذا الفن.

يقول نيدهام: "يمكنك أن تتخيل بعد ذلك أن هذا الفن قد يكون مشجعًا على سرد القصص حول النار مع ظهور شخصيات الحيوانات من تلك القصص على ضوء النار".

ويتابع حديثه: "أن صنع الفن على ضوء النار ربما أثار أيضًا ظاهرة نفسية معينة تسمى الباريدوليا pareidolia (حيث ترى أشكالًا في أنماط عشوائية، مثل رؤية سحابة تشبه وجهًا أو حيوانًا). عند مشاهدة الأسطح المتموجة للحجر الجيري المستخدم في هذا الفن تحت ضوء النار، قد يُنظر إلى بعض الميزات مثل الشقوق على أنها تشبه الحيوانات. يبدو أن هذا ينعكس أيضًا في تلك اللوحات أيضًا، حيث تُستخدم الشقوق لتمثيل أرجل الحيوانات أو تشير حافة اللوحة إلى جزء من أذن أو ظهر حيوان".

نقطة أخرى مثيرة للاهتمام حول النتائج التي توصل إليها هي أن هذا يشير إلى أن ذلك الشعب كان يتلاعب عمدًا بالضوء لتعزيز و"تنشيط" فنهم.

ويوضح نيدهام: "لدينا أمثلة أخرى في أماكن أخرى في أوروبا خلال هذه الفترة الزمنية، حيث يتم رسم الحيوانات في الكهوف برؤوس أو أرجل متعددة لخلق انطباع بالحركة عند مشاهدتها تحت ضوء اللهب الخافت".

كما يُظهر مدى أهمية الحيوانات بالنسبة للشعب المادلاني "ليس فقط فيما يتعلق بصيدها أو مشاهدتها في الأماكن الطبيعية ولكنه أيضًا كانوا قادرين على إنشاء تمثيلات طبيعية مفصلة حقًا لهذه الحيوانات من الذاكرة"، بحسب نيدهام.

تصدر عن
مجلس المراكز والمعاهد
والهيئات البحثية
وزارة البحث العلمي

رئيس مجلس الإدارة
أ.د خالد عبد الغفار
وزير التعليم العالي والبحث
العلمي

نائب رئيس مجلس الإدارة
أ.د ياسر رفعت عبد الفتاح
نائب الوزير
لشئون البحث العلمي

رئيس التحرير
أ.د وليد الزواوي
أمين مجلس المراكز
والمعاهد والهيئات البحثية

أسرة التحرير
أ. محمد أحمد عبد المجيد
أ. ياسر عبد الفتاح سالم
م. أحمد محمد السيد
أ. أحمد أحمد مجاهد
أ. محمد يونس الخولى
م. احمد نزيه عبد الواحد

للمراسلات والإعلانات
بإسم هيئة التحرير
مجلس المراكز والمعاهد
والهيئات البحثية
١٠١ ش القصر العيني
الدور الثامن
تليفاكس : ٢٧٩٢١٣١٦

info@crci.sci.eg
www.crci.sci.eg